Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (4) April (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

# إعادة بلورة مفهوم السيادة الاقتصادية ما بعد العولمة مقاربة تحليلية لديناميات الاعتماد المتبادل غير المتكافئ

أ.م.د. نسرين فالح حسن
جامعة واسط/ كلية الادارة والاقتصاد
nfalih@uowasit.edu.iq

## ملخص البحث

يتناول هذا البحث بالتحليل المعمق التحولات التي طرأت على مفهوم السيادة الاقتصادية للدولة في ظل بيئة دولية متغيرة تتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، ويجادل البحث بأن المفهوم الكلاسيكي للسيادة، القائم على الاستقلالية والانعزال الاقتصادي، قد تفكك بنيوياً بفعل العولمة من خلال عقود من الاعتماد المتبادل المعقد، إلا أن السيادة لم تختفِ، بل شهدت في السنوات الأخيرة عملية "إعادة تمركز" حول أبعاد استراتيجية جديدة وهي المرحلة التي يمكن وصفها بـ "ما بعد العولمة"، إذ تنطلق الفرضية الرئيسة للبحث من أن الدول، وخاصة القوى الكبرى، تسعى لتعزيز سيادتها الاقتصادية ليس عبر الانعزال، بل من خلال الإدارة الاستراتيجية للاعتماد المتبادل وتحويله إلى أداة نفوذ، فيما يُعرف بـ "الاعتماد المتبادل غير المتكافئ" (Asymmetric Interdependence).من خلال إطار نظري يدمج بين نظرية "الاعتماد المتبادل المسلّح" (Weaponized Interdependence) ومفهوم "الاستقلالية الاستراتيجية" (Strategic Autonomy)، يحلل البحث ديناميات التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وسعي الاتحاد الأوروبي لتعزيز مكانته. ويستعرض البحث مظاهر إعادة التمركز السيادي في ثلاثة مجالات رئيسة: (١) العودة القوية للسياسات الصناعية الوطنية (مثل قانون الرقائق الأمريكي، واستراتيجية التداول المزدوج الصينية، والصفقة الخضراء الأوروبية)؛ (٢) إعادة هيكلة سلاسل الإمداد عبر استراتيجيات "الصداقة" (Friend–shoring) و"التقريب" (Near–shoring)؛ (٣) البعد المالي المتمثل في "تسييس التمويل" (Weaponized Finance) وتجزئة أنظمة الدفع العالمية، ويخلص البحث إلى أن السيادة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين لم تعد تُقاس بالقدرة على الانفصال عن النظام العالمي، بل بالقدرة على التحكم في نقاط الاختناق (Chokepoints) الحيوية داخل الشبكات الاقتصادية العالمية، وبناء المرونة في مواجهة الصدمات، وتوظيف الاعتماديات كأدوات لتحقيق الأهداف الوطنية.

## Abstract

This study provides an in-depth analysis of the transformations that have affected the concept of state economic sovereignty within a changing international environment characterized by escalating geopolitical tensions and the restructuring of global value chains. It argues that the classical notion of sovereignty—grounded in autonomy and economic insulation—has undergone structural disintegration under decades of complex interdependence driven by globalization. However, sovereignty has not disappeared. Rather, in recent years it has experienced a process of "re-centering" around new strategic dimensions, marking a phase that may be described as "post-globalization".The central hypothesis maintains that states—particularly major powers—seek to enhance their economic sovereignty not through isolationism, but through the strategic management of interdependence and its transformation into an instrument of influence, within what is conceptualized as asymmetric interdependence. Drawing on a theoretical framework that integrates the theory of weaponized interdependence and the concept of strategic autonomy, the study examines the competitive dynamics between the United States and China, as well as the European Union's efforts to consolidate its position. It identifies three principal manifestations of sovereign re-centering:the robust return of national industrial policies (such as the U.S. CHIPS Act, China's Dual Circulation Strategy, and the European Green Deal;(the restructuring of supply chains through friend-shoring and near-shoring strategies; the financial dimension reflected in weaponized finance and the fragmentation of global payment systems.

The study concludes that economic sovereignty in the twenty-first century is no longer measured by the capacity to detach from the global system, but rather by the ability to control critical chokepoints within global economic networks, build resilience against systemic shocks, and leverage interdependencies as instruments for the pursuit of national objectives.

## مقدمة

شهد النظام الدولي خلال السنوات القليلة الماضية تحولات بنيوية عميقة، سرّعتها جائحة كوفيد-١٩ والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة، مما أدى إلى تآكل الأسس التي قامت عليها حقبة العولمة منذ نهاية الحرب الباردة. لقد كشفت هذه التحولات عن هشاشة سلاسل القيمة العالمية شديدة التشابك، وأعادت إلى الواجهة تساؤلات جوهرية حول مفهوم سيادة الدولة، وتحديداً في بعدها الاقتصادي، فبعد عقود من سيادة خطاب الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة، حيث كان يُنظر إلى الاعتماد المتبادل كضامن للسلام والرخاء (Ricardo, 1817, P2-4)، تجد الدول نفسها اليوم في مواجهة واقع جديد، إذ تحول هذا الاعتماد ذاته إلى ساحة للصراع ومصدر للتهديد.لقد أصبح من الواضح أن المفهوم الكلاسيكي للسيادة الاقتصادية، الذي يُعرَّف بقدرة الدولة على التحكم الكامل في سياساتها الاقتصادية ومواردها بمعزل عن التأثيرات الخارجية، لم يعد قابلاً للتطبيق في عالم اليوم (Parr, 2025). فالتشابك العميق في مجالات التجارة، والتكنولوجيا، والتمويل، والطاقة يجعل من فكرة الاستقلال الاقتصادي المطلق وهماً. هذا الواقع دفع بعض المحللين إلى إعلان "نهاية السيادة"، بينما يرى آخرون أننا نشهد ليس اختفاءها، بل تحولها وإعادة تشكيلها. يتبنى هذا البحث الموقف الثاني، ويجادل بأن السيادة الاقتصادية تمر بمرحلة "إعادة تمركز" (Re-centering)، حيث تنتقل من التركيز على الاستقلالية إلى التركيز على القدرة الاستراتيجية على إدارة التبعيات وتوظيفها.تتمحور إشكالية البحث حول السؤال التالي: كيف تتجلى ديناميكيات "الاعتماد المتبادل غير المتكافئ" في إعادة تشكيل مفهوم وممارسة السيادة الاقتصادية للدولة في مرحلة ما بعد العولمة؟ وما هي الاستراتيجيات التي تتبناها القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي) للتكيف مع هذا الواقع الجديد والسعي لتعزيز سيادتها؟تنطلق الفرضية الرئيسة من أن السيادة الاقتصادية المعاصرة لم تعد تعني التحرر من الاعتماد المتبادل، بل القدرة على خلق وإدارة "اعتماد متبادل غير متكافئ" لصالح الدولة. أي أن الدولة الأكثر سيادة هي تلك التي تستطيع أن تجعل الآخرين يعتمدون عليها في مجالات حيوية (مثل التكنولوجيا المتقدمة، أو الموارد النادرة، أو البنية التحتية المالية)، بينما تقلل في الوقت نفسه من اعتمادياتها هي على الآخرين، أو على الأقل تنوعها لتقليل المخاطر. هذا التحول من السعي نحو "الاستقلال" (Independence) إلى السعي نحو "التأثير" (Leverage) و"المرونة" (Resilience) هو جوهر عملية إعادة تمركز السيادة.لتحليل هذه الفرضية، يعتمد البحث على إطار نظري يدمج بين مفهوم "الاعتماد المتبادل المسلّح" ( Weaponized Interdependence) الذي قدمه فاريل ونيومان (Farrell & Newman, 2019, P6)، ومفهوم "الاستقلالية الاستراتيجية المفتوحة" ( Open Strategic Autonomy) الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي (European Commission, 2023, P3,P9). ، فالأول يوضح الآليات التي يمكن من خلالها استخدام الشبكات الاقتصادية العالمية كأداة للقسر، بينما يقدم الثاني نموذجاً لكيفية محاولة فاعل دولي بناء قدراته وتقليل نقاط ضعفه دون الانغلاق على الذات.ينقسم البحث إلى أربعة مطالب رئيسة. يتناول المطلب الأول الإطار النظري، إذ يستعرض تطور مفهوم السيادة والاعتماد المتبادل، وصولاً إلى نظرية الاعتماد المتبادل المسلّح كأداة تحليلية مركزية. أما المطلب الثاني، فيحلل الساحة الجيواقتصادية الجديدة، مركزاً على التنافس الأمريكي-الصيني وسعي الاتحاد الأوروبي لتعزيز استقلاليته الاستراتيجية. ويستعرض المطلب الثالث المظاهر العملية لإعادة تمركز السيادة، من خلال دراسة عودة السياسات الصناعية وإعادة هيكلة سلاسل الإمداد. ويتعمق المطلب الرابع في البعد المالي لهذه الظاهرة، محللاً "تسييس التمويل" وتداعياته على النظام المالي العالمي. وأخيراً، تقدم الخاتمة خلاصة للنتائج وتستشرف مستقبل السيادة الاقتصادية في عالم يزداد تجزئة وتنافساً.

### I. الإطار النظري: من الاعتماد المتبادل المعقد إلى الاعتماد المتبادل غير المتكافئ

لفهم التحولات الجارية في مفهوم السيادة الاقتصادية، لابد من تتبع تطور الإطار النظري الذي حكم دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ انتقلت النقاشات من التركيز على فوائد الاعتماد المتبادل إلى التحذير من مخاطره، وصولاً إلى تحليل كيفية استخدامه كسلاح في الصراعات الجيوسياسية.

#### II. حدود النظريات الكلاسيكية: تفكك فرضيات العولمة

قامت حقبة العولمة على أسس نظرية راسخة، أبرزها نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو (Ricardo, 1817,P4)، التي تفترض أن التجارة الحرة تؤدي إلى مكاسب متبادلة لجميع الدول عبر التخصص. وقد عززت هذه الرؤية نماذج لاحقة مثل "معضلة ماندل-فليمنغ الثلاثية" (Mundell-Fleming trilemma)، التي أوضحت أن الدول لا يمكنها الجمع بين سياسة نقدية مستقلة، وسعر صرف ثابت، وتدفقات رأسمالية حرة في آن

واحد، مما يعني أن المشاركة في الاقتصاد العالمي تتطلب بالضرورة التنازل عن جزء من السيادة (Mundell, 1963,P4).ومع ذلك، فإن هذه النماذج الكلاسيكية افترضت عالماً يتم فيه تبادل السلع النهائية بين الدول. لكن الواقع، كما يوضح ريتشارد بالدوين، شهد "تحولاً كبيراً ثانياً" في العولمة، تمثل في تجزئة عمليات الإنتاج نفسها عبر الحدود، فيما يعرف بـ "سلاسل القيمة العالمية" (GVCs). هنا، لم تعد الميزة النسبية تتعلق بالمنتجات النهائية، بل بالمهام والعمليات الإنتاجية (Baldwin, 2024,4). هذا التشابك الهيكلي العميق خلق اعتماديات أكثر تعقيداً وخطورة مما تصورته النظريات الكلاسيكية، إذ أصبح توقف حلقة واحدة في السلسلة قادراً على شلّ صناعات بأكملها على مستوى العالم، وهو ما تجلى بوضوح خلال جائحة كوفيد-١٩ وأزمة أشباه الموصلات (Deloitte, 2022,P4).

## ٢-٢ نظرية الاعتماد المتبادل غير المتكافئ (Weaponized Interdependence)

في هذا السياق الجديد، برزت نظرية "الاعتماد المتبادل غير المتكافئ" التي طورها هنري فاريل وأبراهام نيومان (Farrell & Newman, 2019,P4) كإطار تحليلي أكثر ملاءمة. تجادل النظرية بأن العولمة لم تخلق فقط شبكات من الترابط، بل خلقت أيضاً هياكل قوة جديدة. فالدول التي تسيطر على "نقاط الاختناق" (Chokepoints) أو العقد المركزية (Hubs) في هذه الشبكات العالمية تمتلك قدرة هائلة على ممارسة القسر على الدول الأخرى.

يحدد فاريل ونيومان آليتين رئيستين لممارسة هذه القوة:

١-٢-١ تأثير البانوبتيكون (Panopticon Effect): وهو القدرة على استخدام الموقع المركزي في الشبكة لجمع المعلومات الاستراتيجية ومراقبة الآخرين. وخير مثال على ذلك هو هيمنة شركات التكنولوجيا الأمريكية على البنية التحتية الرقمية العالمية، مما يمنح الحكومة الأمريكية وصولاً غير مسبوق للبيانات (Mamritsova, 2018,P4).

٢-٢-١ تأثير نقطة الاختناق (Chokepoint Effect): وهو القدرة على استخدام السيطرة على عقدة حيوية في الشبكة لمنع الخصوم من الوصول إليها أو استخدامها. ويتجلى هذا بوضوح في سيطرة الولايات المتحدة على نظام الدفع العالمي القائم على الدولار ونظام "سويفت" (SWIFT) للمراسلات المالية، واستخدامه لفرض عقوبات اقتصادية فعالة على دول مثل إيران وروسيا (Atlas Institute, 2025; Farrell & Newman, 2019,P14).هذا التحليل يقلب الفرضية الليبرالية التقليدية رأساً على عقب. فبدلاً من أن يكون الاعتماد المتبادل مصدراً للاستقرار، يصبح نقطة ضعف اقتصادية لطرف ونقطة قوة لآخر. والدول التي تتمتع بموقع مركزي في الشبكات العالمية (Hub States) يمكنها استغلال هذا الموقع لفرض إرادتها على الدول الأخرى الأقل مركزية (Spoke States). هذا الواقع يخلق "اعتماداً متبادلاً غير متكافئ"، تكون فيه درجة اعتماد الدولة (أ) على الدولة (ب) أكبر بكثير من اعتماد (ب) على (أ)، مما يمنح (ب) نفوذاً استراتيجياً على (أ). يمثل هذا المفهوم حجر الزاوية في بلورة مفهوم معاصر للسيادة الاقتصادية، كما يوضحه الشكل رقم (١).

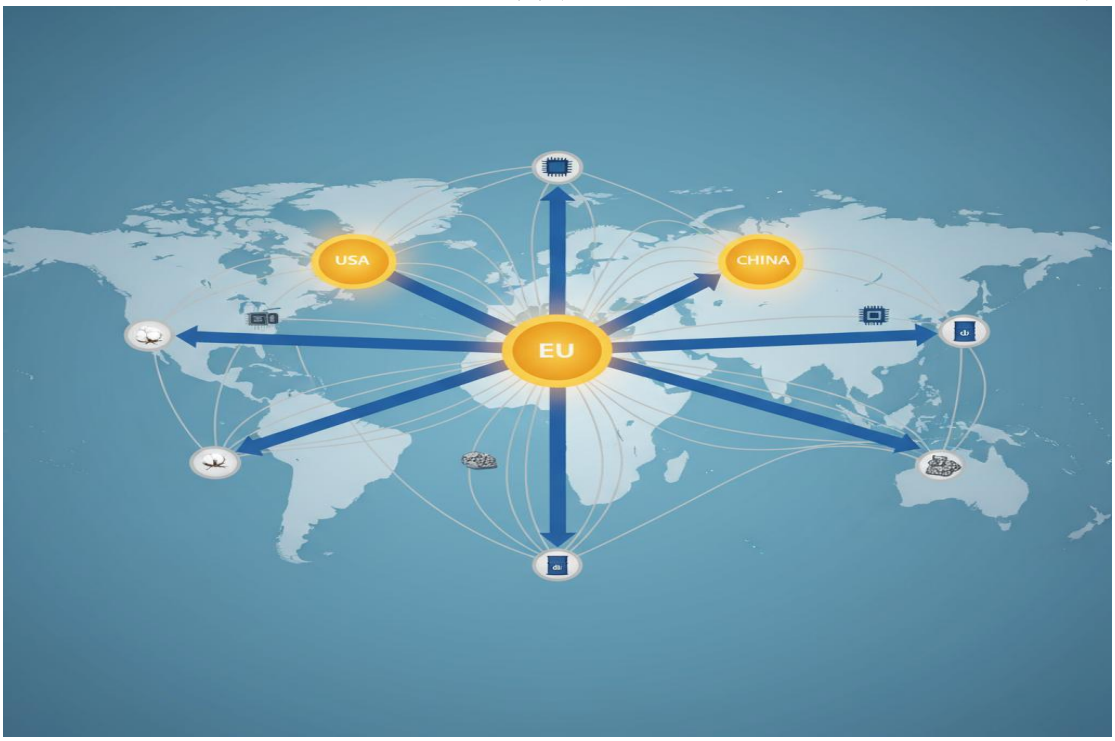

الشكل (١): تمثيل تخطيطي للاعتماد المتبادل الاقتصادي غير المتكافئ في عصر ما بعد العولمة.

المصدر:

وكما يبين الشكل (١) تظهر في الاقتصاد العالمي العقد الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي) كقوى مركزية تستقطب تدفقات عالية القيمة (أشباه الموصلات، البيانات) من العقد الأصغر، التي بدورها تصدر المواد الخام.

١-٣- السيادة الاستراتيجية: إعادة تعريف الهدف

في مواجهة مخاطر الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، لم يكن رد فعل الدول هو السعي نحو الانعزال التام، الذي أصبح مستحيلاً ومكلفاً للغاية. وبدلاً من ذلك، تحول الهدف إلى تحقيق "السيادة الاستراتيجية" أو "الاستقلالية الاستراتيجية". هذا المفهوم، الذي شاع استخدامه بشكل خاص في أوروبا، لا يعني الاكتفاء الذاتي، بل "القدرة على التصرف بشكل مستقل عند الضرورة، واختيار شركائنا بحرية" (Demertzis et al., 2025,P8). وكما يوضح فريدي بار (Parr, 2025,P6)، فإن السيادة الاقتصادية المعاصرة هي "سيادة استراتيجية، لا تُقاس بالعزلة بل بقدرة الدولة على بناء سلاسل إمداد مرنة وممارسة النفوذ الاقتصادي لتأمين مصالحها الأساسية". وبالتالي، فإن السعي لتحقيق السيادة اليوم يتضمن مجموعة من الاستراتيجيات المركبة:

١-٣-١. تقليل نقاط الضعف: تحديد الاعتماديات الحرجة على دول منافسة (خاصة في مجالات مثل الطاقة، والمواد الخام الحرجة، والتكنولوجيا المتقدمة) والعمل على تقليلها.

١-٣-٢ بناء المرونة (Resilience): تنويع مصادر الإمداد، وتشجيع الإنتاج المحلي أو الإقليمي (Reshoring/Near-shoring)، وبناء مخزونات استراتيجية.

١-٣-٣ خلق نفوذ مضاد: تطوير قدرات تكنولوجية وصناعية خاصة بالدولة تجعل الآخرين يعتمدون عليها (ما تسميه اليابان "الاستراتيجية التي لا غنى عنها (Strategic Indispensability) " .(Armstrong et al., 2025.P9

هذا الإطار النظري الجديد، الذي يجمع بين حتمية الاعتماد المتبادل والسعي الاستراتيجي لإدارته، هو ما يسمح لنا بتحليل السياسات الاقتصادية للقوى الكبرى في عالم اليوم ليس كسياسات حمائية بالمعنى التقليدي، بل كمحاولات واعية لإعادة تمركز سيادتها في بيئة جيواقتصادية تنافسية.

**٢. الساحة الجيواقتصادية: تنافس القوى الكبرى وسعيها نحو السيادة**

تتجلى ديناميكيات الاعتماد المتبادل غير المتكافئ بشكل صارخ في التفاعلات بين القوى الاقتصادية الكبرى الثلاث: الولايات المتحدة، الصين، والاتحاد الأوروبي. وكل فاعل يسعى لتعظيم نفوذه وتقليل نقاط ضعفه، مستخدماً أدوات اقتصادية وسياسية متنوعة، مما يرسم ملامح نظام عالمي جديد.

**٢.١. التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين: حرب الرقائق وإعادة تشكيل التجارة**

يمثل التنافس بين الولايات المتحدة والصين المحرك الرئيس للتحولات الجيواقتصادية الحالية. فبعد عقود من "الارتباط" (Engagement) الذي أدى إلى اعتماد أمريكي كبير على الصين كمصنع للعالم، تبنت واشنطن استراتيجية "المنافسة" التي ترى في صعود الصين التكنولوجي تهديداً لأمنها القومي وهيمنتها. وقد تجلى هذا التحول في سياسات ملموسة بدأت مع الحرب التجارية في عهد الرئيس ترامب وتعمقت في عهد الرئيس بايدن (The Diplomat, 2025,P11).تعتبر صناعة أشباه الموصلات (Semiconductors) الساحة الرئيسة لهذا الصراع. فإدراكاً منها بأن الرقائق المتقدمة هي "نفط القرن الحادي والعشرين"، فرضت الولايات المتحدة ضوابط تصدير شاملة في أكتوبر ٢٠٢٢ لمنع الصين من الوصول إلى التكنولوجيا والمعدات الأمريكية اللازمة لتصنيع الرقائق المتقدمة، كما ضغطت على حلفائها الرئيسيين في هذا المجال، مثل هولندا (موطن شركة ASML) واليابان، لتبني قيود مماثلة (CNN, 2024). هذه الاستراتيجية هي مثال كلاسيكي على استخدام "تأثير نقطة الاختناق"، إذ تستغل واشنطن سيطرتها على عقد حيوية في سلسلة القيمة التكنولوجية العالمية.في المقابل، لم تقف الصين مكتوفة الأيدي. ففي إطار استراتيجيتها الطموحة "صنع في الصين ٢٠٢٥" واستراتيجية "التداول المزدوج" (Dual Circulation Strategy)، تسعى بكين بقوة لتحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي. تهدف استراتيجية التداول المزدوج، التي تم إطلاقها رسمياً في عام ٢٠٢٠، إلى تعزيز السوق المحلية ("التداول الداخلي") لتكون المحرك الرئيس للنمو، مع الحفاظ على الروابط مع الاقتصاد العالمي ("التداول الخارجي") بشكل انتقائي يخدم أهداف الصين (ChinaPower, CSIS, 2022,P7). وكجزء من هذه الاستراتيجية، ضخت الصين استثمارات هائلة في صناعة الرقائق المحلية من خلال "الصندوق الوطني للاستثمار في صناعة الدوائر المتكاملة"، المعروف بـ "الصندوق الكبير"، الذي وصلت مرحلته الثالثة إلى ٤٧.٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ (CNN,

2024,).هذا الصراع أدى إلى تحولات ملموسة في تدفقات التجارة والاستثمار. تظهر البيانات تراجعاً في حصة الصين من الواردات الأمريكية من ٢٢٪ في عام ٢٠١٧ إلى ١٣٪ في عام ٢٠٢٤، مع صعود دول أخرى مثل المكسيك وفيتنام وتايوان كبدائل (UCLA Anderson Forecast, 2025,P7). كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الصين انخفاضاً حاداً، حيث انخفض بنسبة ٢٧.١٪ في عام ٢٠٢٤، مما يعكس تزايد قلق المستثمرين من المخاطر الجيوسياسية والبيئة التنظيمية غير المؤكدة (U.S. Department of State, 2025).

جدول (١) مقارنة تدفقات التجارة بين القوى الكبرى(٢٠٢٣-٢٠٢٤) مليار يورو/ دولار

| العلاقات التجارية | حجم التجارة (٢٠٢٣) | حجم التجارة (٢٠٢٤) | الميزان التجاري (٢٠٢٤) | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة- الصين | انخفض بنسبة ١٧٪ عن ٢٠٢٢ | صادرات أمريكا : ١٤٣.٢ مليار دولار واردات أمريكا : ٤٣٨.٧مليار دولار | عجز أمريكي بقيمة ٢٩٥.٥ مليار دولار | تراجع حصة الصين من الواردات الأمريكية (USTR, 2025; everycrsreport.com , 2024) |
| الاتحاد الاوروبي- الصين | - | صادرات الاتحاد : ٢١٣.٣مليار يورو واردات الاتحاد : ٥١٩ مليار يورو | عجز أوروبي بقيمة ٣٠٥.٨ مليار يورو | الصين أكبر مصدر لواردات الاتحاد الأوروبي (European Commission, 2025) |
| الاتحاد الاوروبي- الولايات المتحدة | ٨٥١ مليار يورو | صادرات الاتحاد : ٥٠٣ مليار يورو (٢٠٢٣) واردات الاتحاد : ٣٤٨ مليار يورو (٢٠٢٣) | فائض أوروبي بقيمة ١٥٦ مليار يورو (٢٠٢٣)، ارتفع إلى ١٩٧ مليار يورو (٢٠٢٤) | أكبر علاقة تجارية واستثمارية ثنائية في العالم (European Commission, 2024; DW, 2025) |

يُظهر الجدول (١) استمرار العجز التجاري الكبير لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع الصين، مما يفسر جزئياً الدوافع وراء السياسات الأكثر حزماً تجاه بكين. وفي الوقت نفسه، تبرز العلاقة التجارية الضخمة والمتوازنة نسبياً بين ضفتي الأطلسي، على الرغم من التوترات التي تظهر من وقت لآخر.

٢-٢- الاتحاد الأوروبي: البحث عن "الاستقلالية الاستراتيجية" في عالم من العمالقة

وجد الاتحاد الأوروبي نفسه في وضع حرج بين حليفه الأمني الرئيسي (الولايات المتحدة) وشريكه التجاري الحيوي (الصين). وقد كشفت الأزمات المتتالية - من الجائحة إلى حرب أوكرانيا - عن اعتماديات هيكلية خطيرة تهدد قدرة الاتحاد على اتخاذ قرارات مستقلة. وكما يشير تقرير للبرلمان الأوروبي، فإن "اعتماد الاتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة في الدفاع، وعلى الصين في المواد الخام الحرجة، يحد من حريته في تقرير سياساته في مجالات أخرى مثل التجارة" (Demertzis et al., 2025,P9).

هذه الاعتماديات متعددة الأوجه:

- الدفاع: على الرغم من زيادة الإنفاق العسكري، لا تزال الدول الأوروبية تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة في استيراد الأسلحة الرئيسية (حوالي ٥٥٪ من واردات الأسلحة الأوروبية بين ٢٠١٩-٢٠٢٣ جاءت من الولايات المتحدة). (Demertzis et al., 2025)

- الطاقة: أدت الحرب في أوكرانيا إلى قطع شبه كامل للاعتماد على الغاز الروسي، لكنها خلقت اعتماديات جديدة على الغاز الطبيعي المسال، خاصة من الولايات المتحدة.

– المواد الخام الحرجة (CRMs): يعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل شبه كامل على الصين في العديد من المواد الأساسية للصناعات الخضراء والرقمية. على سبيل المثال، توفر الصين ١٠٠٪ من حاجة الاتحاد من العناصر الأرضية النادرة الثقيلة.( Banin et al., 2025) (HREEs Pollastri, 2025,P9).

رداً على هذه التحديات، بلور الاتحاد الأوروبي مفهوم "الاستقلالية الاستراتيجية المفتوحة"، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الاتحاد وتقليل نقاط ضعفه مع الحفاظ على اقتصاد مفتوح قائم على القواعد. وقد تُرجم هذا المفهوم إلى سياسات طموحة، أبرزها:

١. قانون المواد الخام الحرجة (European Critical Raw Materials Act): دخل حيز التنفيذ في مايو ٢٠٢٤، ويضع أهدافاً طموحة لعام ٢٠٣٠ لتعزيز سلسلة القيمة المحلية، كما هو موضح في الجدول (٢). ويهدف القانون إلى تنويع المصادر من خلال شراكات استراتيجية مع دول ثالثة، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الغنية بالكوبالت (European Commission, 2024; Pollastri, 2025).

الجدول(٢): الاهداف الرئيسة لقانون المواد الخام الحرجة الاوروبي لعام ٢٠٣٠

| المجال | الهدف بحلول 2030 |
|---|---|
| الاستخراج المحلي | تغطية 10%على الأقل من الاستهلاك السنوي للاتحاد |
| المعالجة والتكرير | تغطية 40%على الأقل من الاستهلاك السنوي للاتحاد |
| اعادة التدوير المحلي | تغطية 25%على الأقل من الاستهلاك السنوي للاتحاد |
| تنويع الواردات | ألا يأتي أكثر من 65%من استهلاك الاتحاد لأي مادة استراتيجية من دولة ثالثة واحدة |

المصدر: (European Commission, 2024; Global Policy Watch, 2024)

٢. قانون الرقائق الأوروبي (European Chips Act): يهدف إلى مضاعفة حصة الاتحاد الأوروبي في سوق أشباه الموصلات العالمية من ١٠٪ حالياً إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. ويحشد القانون استثمارات عامة وخاصة تزيد عن ٤٣ مليار يورو لتعزيز التصنيع والبحث والتطوير في هذا القطاع الحيوي (European Commission, 2023; Embedded.com, 2024).

يمثل هذا التحول نحو سياسة صناعية أكثر حزماً وتدخلاً خروجاً عن النهج التقليدي للاتحاد الأوروبي القائم على حياد السوق. إنه يعكس إدراكاً متزايداً بأن "الأمن الاقتصادي أصبح الآن أولوية من الدرجة الأولى" (Demertzis et al., 2025)، وأن القدرة التنافسية لم تعد منفصلة عن الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية. ومع ذلك، يواجه الاتحاد تحديات كبيرة في تنفيذ هذه الأجندة، بما في ذلك التمويل المحدود، وتجزئة السوق الداخلية، وبطء عمليات صنع القرار مقارنة بالولايات المتحدة والصين .

**٣– مظاهر السيادة الاقتصادية الحديثة: إعادة التمركز السيادي**

إن السعي نحو السيادة الاستراتيجية لا يقتصر على الخطاب السياسي، بل يتجسد في سياسات ملموسة تهدف إلى إعادة تشكيل البنية الاقتصادية للدول، إذ يعد إحياء السياسة الصناعية وإعادة التفكير في جغرافية سلاسل الإمداد أبرز مظهرين لهذه العملية.

**٣.١. العودة الكبرى للسياسة الصناعية**

بعد عقود من تراجع دور الدولة في الاقتصاد لصالح قوى السوق، وتراجع الاهتمام بالقطاع الصناعي لصالح القطاعات الخدمية التي تشكل جل القيمة المضافة في الاقتصاد العالمي، تشهد السياسة الصناعية عودة قوية على الساحة العالمية، إذ لم تعد هذه السياسات مجرد أداة لحماية الصناعات الناشئة، بل أصبحت أداة استراتيجية لتحقيق الأمن القومي، والريادة التكنولوجية، والمرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات الجيوسياسية (Armstrong et al., 2025). كما يبين الشكل (٢)، الذي يرسم مبنى حكومياً حديثاً ومحصناً يمثل الدولة، محاطاً بعناصر صناعية متقدمة (روبوتات، رقائق، طاقة متجددة)، مما يرمز إلى إعادة تركيز السيادة على القدرات التكنولوجية والصناعية الاستراتيجية.

شكل رقم (٢): السيادة الاقتصادية للدولة وإعادة التمركز

وهذا يعني أن الدولة تعيد تمركزها كفاعل محوري في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات استراتيجية. وتختلف أشكال هذه السياسة الصناعية الجديدة بين القوى الكبرى، لكنها تشترك في هدف واحد: بناء قدرات محلية في الصناعات الحيوية.

**٣-١-١. في الولايات المتحدة:** يمثل "قانون الرقائق والعلوم" (CHIPS and Science Act) لعام ٢٠٢٢ أبرز مثال على السياسة الصناعية الأمريكية الجديدة. يخصص القانون حوالي ٥٢ مليار دولار كإعانات وائتمانات ضريبية لتحفيز تصنيع أشباه الموصلات على الأراضي الأمريكية (NIST, 2022). وقد نجح القانون بالفعل في جذب استثمارات ضخمة من شركات مثل إنتل وتكساس إنسترومنتس، مما أدى إلى طفرة في إعلانات الوظائف المرتبطة بالصناعة (Reshoring Initiative, 2022,P10). بالإضافة إلى ذلك، يهدف "قانون خفض التضخم" ( Inflation Reduction Act) إلى تعزيز الصناعات الخضراء المحلية من خلال حوافز ضريبية سخية.

**٣-١-٢. في الصين:** كما ذكرنا سابقاً، تعد استراتيجية "صنع في الصين ٢٠٢٥" و"التداول المزدوج" الإطار العام للسياسة الصناعية الصينية. تركز هذه الاستراتيجيات على تحقيق الريادة العالمية في ١٠ قطاعات تكنولوجية متقدمة، وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، خاصة الأمريكية. ويعد "الصندوق الكبير" لدعم صناعة الرقائق الأداة المالية الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف، حيث يضخ مليارات الدولارات في الشركات المحلية (USCC, 2024).

**٣-١-٣. في الاتحاد الأوروبي:** استجابةً للسياسات الصناعية الأمريكية والصينية، أطلق الاتحاد الأوروبي "خطة الصفقة الخضراء الصناعية" (Green Deal Industrial Plan) و"قانون الصناعة الصفرية الصافية" (Net-Zero Industry Act). تهدف هذه المبادرات إلى تسريع التحول الأخضر والرقمي مع تعزيز القاعدة الصناعية الأوروبية. وتعتبر "المشاريع الهامة ذات المصلحة الأوروبية المشتركة" (IPCEIs) أداة رئيسية تسمح للدول الأعضاء بتقديم مساعدات حكومية لدعم مشاريع استراتيجية عابرة للحدود في مجالات مثل البطاريات والهيدروجين وأشباه الموصلات (European Commission, 2024).

**الجدول ( ٣) مقارنة بين مبادرات السياسة الصناعية الكبرى**

| المبادرة | الدولة/الكتلة | التمويل المعلن (تقريبي) | القطاعات المستهدفة الرئيسية |
|---|---|---|---|
| قانون الرقائق والعلوم (CHIPS Act) | الولايات المتحدة | 52.7مليار دولار (إعانات وائتمانات) | أشباه الموصلات، البحث والتطوير |

| | | | |
|---|---|---|---|
| قانون خفض التضخم (IRA) | الولايات المتحدة | 369مليار دولار (حوافز للطاقة النظيفة) | الطاقة المتجددة، السيارات الكهربائية، البطاريات |
| الصندوق الوطني للدوائر المتكاملة "(الصندوق الكبير) | الصين | المرحلة الثالثة 47.5 :مليار دولار (إجمالي 95~مليار دولار) | أشباه الموصلات (تصنيع، تصميم، معدات) |
| قانون الرقائق الأوروبي (EU Chips Act) | الاتحاد الأوروبي | 43مليار يورو (استثمارات عامة وخاصة) | أشباه الموصلات |
| منصة التقنيات الاستراتيجية لأوروبا (STEP) | الاتحاد الأوروبي | تعبئة استثمارات تصل إلى 50 مليار يورو | التكنولوجيا النظيفة، التكنولوجيا العميقة، التكنولوجيا الحيوية |

المصدر: تجميع الباحث بناءً على (NIST, 2022; CNN, 2024; European Commission, 2023; STEP, 2024)

**٣-٢- إعادة التفكير في سلاسل الإمداد: الصداقة، التقريب، والعودة للوطن**

تعتبر السياسات الصناعية الوطنية غير كافية بمفردها لضمان المرونة. فلا يمكن لأي دولة، مهما كانت كبيرة، أن تنتج كل شيء محلياً. لذلك، نشهد تحولاً موازياً في استراتيجيات الشركات والدول لإدارة سلاسل الإمداد العالمية، بعيداً عن التركيز الحصري على الكفاءة وخفض التكلفة، نحو موازنة الكفاءة مع المرونة والأمن. وقد برزت في هذا السياق عدة مفاهيم (Rocha et al., 2025; Deloitte, 2022):

• العودة للوطن (Reshoring/Onshoring): إعادة الأنشطة الإنتاجية التي تم نقلها إلى الخارج (Offshoring) إلى البلد الأم.

• التقريب (Near-shoring): نقل الأنشطة الإنتاجية إلى دول قريبة جغرافياً وثقافياً، بدلاً من دول بعيدة في آسيا. على سبيل المثال، تستفيد المكسيك من هذا التوجه لجذب الاستثمارات التي تغادر الصين لخدمة السوق الأمريكية.

• الصداقة (Friend-shoring): إعادة توجيه سلاسل الإمداد لتمر عبر دول "صديقة" أو حليفة سياسياً، بغض النظر عن قربها الجغرافي. هذا المفهوم، الذي روجت له وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين، يهدف إلى بناء شبكات توريد موثوقة مع الشركاء الذين يشاركون نفس القيم والمصالح الاستراتيجية، وتقليل الاعتماد على الخصوم الجيوسياسيين (Deloitte, 2022,P12).تظهر البيانات أن هذه التحولات ليست مجرد نقاشات نظرية. فقد سجلت مبادرة "العودة للوطن" (Reshoring Initiative) رقماً قياسياً بلغ أكثر من ٣٦٠,٠٠٠ وظيفة تم الإعلان عن إعادتها إلى الولايات المتحدة أو إنشائها عبر الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٢، بزيادة ٥٣٪ عن عام ٢٠٢١، مدفوعة بشكل كبير بالاستثمارات في بطاريات السيارات الكهربائية وأشباه الموصلات (Reshoring Initiative, 2022,P12).ومع ذلك، فإن عملية إعادة هيكلة سلاسل الإمداد معقدة وبطيئة. فالعديد من الصناعات، مثل الإلكترونيات، تتطلب منظومات بيئية (ecosystems) متكاملة من الموردين والخبرات التي استغرق بناؤها في آسيا عقوداً، ومن الصعب تكرارها بسرعة في مكان آخر. علاوة على ذلك، فإن استراتيجية "الصداقة" تثير تساؤلات حول خطر تجزئة الاقتصاد العالمي إلى تكتلات متنافسة، مما قد يقلل من الكفاءة ويرفع التكاليف على المستهلكين عالمياً (ECB, 2023).

**جدول(٤) مقارنة بين استراتيجيات اعادة هيكلة سلاسل الامداد**

| الاستراتيجية | التعريف | الميزة الرئيسة | التحدي الرئيسي | مثال |
|---|---|---|---|---|
| العودة للوطن (Reshoring) | نقل الإنتاج إلى البلد الأم. | أقصى درجات السيطرة والأمن. | ارتفاع تكاليف العمالة والتشغيل. | شركة أمريكية تعيد مصنعها من الصين إلى أوهايو. |
| التقريب (Near-shoring) | نقل الإنتاج إلى دولة مجاورة. | تقليل تكاليف النقل، تقارب المناطق الزمنية. | قد لا تتوفر كل المهارات أو الموارد المطلوبة. | شركة ألمانية تنقل إنتاجها من آسيا إلى بولندا. |
| الصداقة (Friend-shoring) | نقل الإنتاج إلى دولة حليفة سياسياً. | زيادة موثوقية سلسلة الإمداد وتقليل المخاطر الجيوسياسية. | قد يؤدي إلى تجزئة الاقتصاد العالمي وتشكيل تكتلات. | الولايات المتحدة تشجع على تصنيع الرقائق في تايوان وكوريا الجنوبية بدلاً من الصين. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| التنويع (Diversification) | توزيع الإنتاج على عدة دول وموردين. | تقليل الاعتماد على مصدر واحد (عدم وضع كل البيض في سلة واحدة). | زيادة التعقيد الإداري واللوجستي. | شركة أزياء تنتج في فيتنام وبنغلاديش وتركيا. |

المصدر: تجميع الباحث بناءً على (Deloitte, 2022; Rocha et al., 2025)

في المحصلة، تعكس هذه الاستراتيجيات مجتمعةً تحولاً جذرياً في منطق العولمة. فبعد أن كان "خفض التكلفة" هو المحرك الأساسي، أصبح "تقليل المخاطر" هو الأولوية. وهذا التحول هو في جوهره ممارسة للسيادة الاقتصادية في شكلها الجديد، حيث تسعى الدول والشركات على حد سواء لبناء المرونة والقدرة على الصمود في وجه عالم متقلب وغير مؤكد.

**٤. السيادة المالية ما بعد العولمة: تسييس التمويل وتجزئة أنظمة الدفع العالمية**

لا تكتمل صورة الاعتماد المتبادل المسلّح دون تحليل البعد المالي، الذي ربما يكون الساحة الأكثر فعالية لممارسة النفوذ الجيو–اقتصادي. لقد تحولت البنية التحتية المالية العالمية، التي كان يُنظر إليها سابقاً كقناة محايدة لتسهيل التجارة والاستثمار، إلى أداة قوية في يد الدول، وخاصة الولايات المتحدة، لفرض سياساتها وتحقيق أهدافها الأمنية.

**٤–١ الدولار ونظام سويفت كأدوات للقسر**

تكمن القوة المالية الهائلة للولايات المتحدة في مركزية الدولار الأمريكي في النظام المالي العالمي وسيطرتها الفعلية على نقاط الاختناق الرئيسية في هذا النظام. يمثل الدولار حوالي ٥٠٪ من قيمة المعاملات عبر نظام سويفت في أوائل عام ٢٠٢٥، ويُستخدم في تسعير معظم السلع الأساسية العالمية، ويشكل الحصة الأكبر من احتياطيات النقد الأجنبي للبنوك المركزية حول العالم (Atlas Institute, 2025,P13).

هذه المركزية تمنح واشنطن قدرة فريدة على "تسييس التمويل" (Weaponized Finance). فأي معاملة تتم بالدولار الأمريكي، حتى لو كانت بين طرفين غير أمريكيين، تخضع للقانون الأمريكي. هذا يسمح لوزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات مالية واسعة النطاق، ومنع أفراد أو شركات أو حتى دول بأكملها من الوصول إلى النظام المالي العالمي.

ويعتبر نظام "جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك" (SWIFT) نقطة الاختناق الأهم. سويفت، ومقرها بلجيكا، هي شبكة مراسلات آمنة تستخدمها أكثر من ١١,٥٠٠ مؤسسة مالية في أكثر من ٢٠٠ دولة لتبادل أوامر الدفع. على الرغم من أنها لا تحرك الأموال بنفسها، إلا أنها العصب الرئيسي للمدفوعات عبر الحدود (SWIFT, 2025).

لقد تجلت القوة القسرية لسويفت بشكل واضح في حالتين:

٤–١–١ إيران: عندما تم فصل البنوك الإيرانية عن سويفت في عام ٢٠١٢ كجزء من العقوبات المتعلقة ببرنامجها النووي، أدى ذلك إلى شل قدرة إيران على تلقي مدفوعات صادراتها من النفط وتمويل وارداتها، مما ساهم في دفعها إلى طاولة المفاوضات (Atlas Institute, 2025).

٤–١–٢ روسيا: بعد غزو أوكرانيا في عام ٢٠٢٢، تم فصل سبعة بنوك روسية رئيسة عن سويفت، بالإضافة إلى تجميد حوالي نصف احتياطيات البنك المركزي الروسي (حوالي ٣٠٠ مليار دولار). كان لهذه الإجراءات تأثير فوري ومدمر على الاقتصاد الروسي، حيث هوى الروبل بأكثر من ٣٠٪ في الأسابيع الأولى (Atlas Institute, 2025,P12; ijssmr.org, 2025).

إن استخدام العقوبات المالية وفصل الخصوم عن سويفت يمثل ذروة "الاعتماد المتبادل المسلّح"، حيث يتم تحويل البنية التحتية التي بُنيت لتسهيل العولمة إلى أداة لتفكيكها بشكل انتقائي.

**٤–٢ رد الفعل: السعي نحو بدائل مالية وتجزئة النظام**

إن الاستخدام المكثف للعقوبات المالية من قبل الولايات المتحدة لم يمر دون رد فعل. فقد أدركت الدول المنافسة، وخاصة الصين وروسيا، مدى هشاشة وضعها طالما أنها تعتمد على بنية تحتية مالية يسيطر عليها خصمها. هذا الإدراك دفعهم إلى تسريع جهودهم لبناء أنظمة مالية بديلة بهدف تقليل اعتمادهم على الدولار وسويفت، مما ينذر بتجزئة محتملة للنظام المالي العالمي (Farrell & Newman, 2019,P15).

تتمثل أبرز هذه الجهود في:

٤-٢-١ **نظام SPFS الروسي:** أطلقت روسيا "نظام تحويل الرسائل المالية" ( System for Transfer of Financial Messages – SPFS) في عام ٢٠١٤ بعد ضم شبه جزيرة القرم كبديل محلي لسويفت. بعد عقوبات ٢٠٢٢، تسارع التوسع في استخدام النظام، حيث ربط أكثر من ٥٥٠ مؤسسة في ٢٤ دولة بحلول نهاية عام ٢٠٢٣ (Atlas Institute, 2025,P15).

٤-٢-٢ **نظام CIPS الصيني:** يعد "نظام الدفع بين البنوك عبر الحدود" (Cross-Border Interbank Payment System – CIPS) الذي أطلقته الصين في عام ٢٠١٥ المشروع الأكثر طموحاً. يهدف CIPS إلى تسهيل تسوية المعاملات الدولية باليوان الصيني (RMB). شهد النظام نمواً سريعاً، حيث عالج في عام ٢٠٢٣ معاملات بقيمة ١٧ تريليون دولار، بزيادة ٢٧٪ عن العام السابق، مع أكثر من ١٦٠٠ مستخدم مباشر وغير مباشر (Atlas Institute, 2025; Cambridge University Press, 2022,P14).

**٤-٢-٣ العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs):** تستكشف أكثر من ١٠٠ دولة، بما في ذلك الصين (مع اليوان الرقمي e-CNY)، إمكانية إطلاق عملات رقمية خاصة بها. يمكن أن تسهل هذه العملات في المستقبل إجراء معاملات عبر الحدود خارج الأنظمة التقليدية القائمة على الدولار.

**٤-٢-٤ اتفاقيات التجارة بالعملات المحلية:** تعمل تكتلات مثل "بريكس" (BRICS) على تشجيع التجارة البينية باستخدام عملاتها الوطنية، متجاوزة الحاجة إلى الدولار كوسيط.

جدول(٥) مقارنة بين انظمة المراسلات المالية العالمية و البديلة

| النظام | الدولة/الكتلة | سنة الإطلاق | عدد المستخدمين/الدول تقديرات (2023-2024) | الهدف الرئيسي |
|---|---|---|---|---|
| SWIFT | عالمي (مقره بلجيكا) | 1973 | 11,500~مؤسسة في أكثر من 200دولة | المعيار العالمي للمراسلات المالية |
| CIPS | الصين | 2015 | 1,600~مؤسسة في أكثر من 100دولة | تسهيل المدفوعات باليوان الصيني (RMB) |
| SPFS | روسيا | 2014 | 550~مؤسسة في 24دولة | بديل لسويفت لمواجهة العقوبات |

المصدر: تجميع الباحث بناءً على (Atlas Institute, 2025; Cambridge University Press, 2022)

على الرغم من أن هيمنة الدولار وسويفت لا تزال قائمة، إلا أن هذه التطورات تشير إلى اتجاه واضح نحو "تجزئة مالية" ( Financial Fragmentation). في المستقبل، قد لا يكون هناك نظام مالي عالمي واحد، بل أنظمة متوازية ومتنافسة. هذا التحول، وإن كان يمنح بعض الدول مرونة أكبر في مواجهة العقوبات، فإنه يزيد من تعقيد ومخاطر المعاملات المالية العالمية للشركات، ويرفع تكاليف الامتثال، وقد يقوض في النهاية سيولة رأس المال العالمي التي كانت من أهم مكاسب العولمة (Atlas Institute, 2025). إن هذا الصراع على البنية التحتية المالية هو في جوهره صراع على السيادة في القرن الحادي والعشرين.

## الخاتمة:

في ختام هذا التحليل، نصل إلى نتيجة مفادها أن السيادة الاقتصادية للدولة لم تمت في عصر ما بعد العولمة، بل خضعت لعملية تحول عميقة أعادت تعريف معناها وممارستها. لقد أثبت البحث أن المفهوم الوستفالي الكلاسيكي للسيادة، القائم على الاستقلال المطلق والتحكم الانعزالي، قد تفكك بنيوياً بفعل عقود من التشابك الاقتصادي العميق. ففي عالم مترابط عبر سلاسل القيمة والتكنولوجيا والتمويل، أصبح الانفصال التام عن النظام العالمي خياراً غير واقعي ومكلفاً للغاية.ومع ذلك، وكما جادل هذا البحث، فإن تفكك السيادة الكلاسيكية لم يؤدِ إلى فراغ، بل أفسح المجال لعملية "إعادة تمركز" السيادة حول أبعاد استراتيجية جديدة. الفرضية الرئيسية التي تم اختبارها وتأكيدها هي أن السيادة الاقتصادية المعاصرة تُمارس من خلال الإدارة الاستراتيجية للاعتماد المتبادل، والسعي لتحقيق "اعتماد متبادل غير متكافئ" يخدم المصلحة الوطنية. لم يعد الهدف هو "الاستقلال"، بل "المرونة" و"النفوذ".وقد تجلت عملية إعادة التمركز هذه في عدة مظاهر رئيسية تم تحليلها في فصول البحث:

١. على المستوى النظري: انتقل الفكر الاستراتيجي من تمجيد فوائد الاعتماد المتبادل إلى التركيز على مخاطره، مع بروز نظرية "الاعتماد المتبادل المسلّح" (Farrell & Newman, 2019) كإطار مهيمن لفهم كيف يمكن استخدام الشبكات الاقتصادية كأدوات للقوة والقسر.

٢. على مستوى السياسات الصناعية: شهدنا عودة قوية لتدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد نحو قطاعات استراتيجية. فمن "قانون الرقائق" الأمريكي، إلى استراتيجية "التداول المزدوج" الصينية، إلى "قانون المواد الخام الحرجة" الأوروبي، تتسابق القوى الكبرى لبناء قدرات محلية في الصناعات التي تعتبرها حيوية لأمنها وازدهارها المستقبلي.

٣. على مستوى سلاسل الإمداد: تحول التركيز من "الكفاءة" إلى "الأمن والمرونة". استراتيجيات مثل "الصداقة" و"التقريب" و"العودة للوطن" تعكس إعادة رسم جغرافية الإنتاج العالمي بناءً على اعتبارات جيوسياسية، وليس فقط اقتصادية.

٤. على المستوى المالي: أدى "تسييس التمويل" واستخدام نظام الدولار وسويفت كأدوات للعقوبات إلى رد فعل تمثل في تسريع تطوير أنظمة دفع بديلة (مثل CIPS وSPFS)، مما يهدد بتجزئة النظام المالي العالمي الذي كان أحد أعمدة العولمة.

إن القاسم المشترك بين كل هذه التحولات هو إدراك الدول بأن القوة في القرن الحادي والعشرين لا تكمن في الانعزال، بل في التحكم في "نقاط الاختناق" الحيوية داخل الشبكات العالمية. الدولة الأكثر سيادة هي التي تسيطر على التكنولوجيا الأساسية، أو الموارد النادرة، أو البنية التحتية المالية التي لا غنى عنها للآخرين، وفي الوقت نفسه، تعمل على تقليل اعتمادياتها هي على خصومها المحتملين.

في هذا العالم الجديد، يواجه كل من الفاعلين الرئيسيين تحدياته الخاصة. الولايات المتحدة تسعى للحفاظ على هيمنتها التكنولوجية والمالية في مواجهة صعود الصين، لكن سياساتها الحمائية قد تنفر حلفاءها. الصين تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي، لكنها لا تزال تعتمد على الأسواق الخارجية وتواجه تحديات هيكلية داخلية. الاتحاد الأوروبي يسعى لتحقيق "استقلالية استراتيجية"، لكنه يعاني من بطء عملية صنع القرار والانقسامات الداخلية التي تعيق قدرته على التحرك كقوة جيواقتصادية موحدة وفعالة.

في الختام، يمكن القول إننا نشهد ولادة نموذج جديد للسيادة الاقتصادية، يمكن تسميته "السيادة الشبكية الاستراتيجية" ( Strategic Network Sovereignty). في هذا النموذج، لا تُقاس قوة الدولة بقدرتها على بناء الجدران، بل بقدرتها على بناء الجسور التي تخدم مصالحها، والتحكم في حركة المرور عبرها، وامتلاك القدرة على تفجير جسور الخصوم عند الضرورة. إن فهم هذه الديناميكية الجديدة هو مفتاح تحليل العلاقات الدولية في عصر ما بعد العولمة، وهو ما حاول هذا البحث المساهمة فيه.

1- Ricardo, David (1817). On the Principles of Political Economy and Taxation. London: John Murray.
2- Parr, Freddy (2025). The New Economic Sovereignty: Beyond Autarky. Global Policy Journal, Vol 16, Issue 1.
3- Mundell, Robert A. (1963). Capital Mobility and Stabilization Policy under Fixed and Flexible Exchange Rates. Canadian Journal of Economics and Political Science.
4- Baldwin, Richard (2024). The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization. Oxford University Press.
5- Farrell, Henry & Newman, Abraham L. (2019). Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion. International Security, MIT Press
6- Demertzis, Maria et al. (2025). Strategic Autonomy and the Future of EU Economic Policy. Bruegel Policy Contribution.
7- Armstrong, Shiro et al. (2025). The Geopolitics of Strategic Indispensability. East Asia Forum / ANU Press.
8- Banin, N. et al. (2025). Critical Raw Materials and the Strategic Dependency of Europe. European Journal of International Relations.
9- Pollastri, G. (2025). Mining the Future: The EU Critical Raw Materials Act. Green Strategy Reports.
10- Rocha, G. et al. (2025). Reshoring and Near-shoring: The New Geography of Supply Chains. World Bank Economic Review.
11- Mamritsova, A. (2018). The Panopticon Effect in Digital Infrastructures. Journal of Cyber Policy.

ثانياً: التقارير والمنظمات الدولية (International Reports)

12- European Commission (2023). European Chips Act: Communication and Staff Working Document.
13- European Commission (2024). Green Deal Industrial Plan for the Net-Zero Age.
14- Deloitte (2022). Supply Chain Resilience: From Efficiency to Redundancy. Global Supply Chain Report.
15- CSIS - ChinaPower (2022). What Does China's Dual Circulation Strategy Mean for the World?. Center for Strategic and International Studies.

16- Atlas Institute (2025). The State of Global Payment Systems and Weaponized Finance. Financial Security Monitor.
17- NIST (2022). The CHIPS and Science Act of 2022: Implementation Strategy. U.S. Department of Commerce.
18- Reshoring Initiative (2022). Annual Data Report: Reshoring and FDI Job Announcements.
19- UCLA Anderson Forecast (2025). The Impact of Geopolitical Tensions on US-China Trade Flows.
20- SWIFT (2025). Monthly RMB Tracker and Global Financial Messaging Statistics.
21- USTR (2025). 2025 Report on Foreign Trade Barriers. United States Trade Representative.
22- Cambridge University Press (2022). The Rise of CIPS and the Internationalization of the Renminbi.